واقع وآفاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر
دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان

أ. بوعقل مصطفى
طالب دكتوراه
جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس–

د.مباركي سمراء
أستاذ محاضر أ
جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس–

أ.د.بن سعيد محمد
أستاذ التعليم العالي
جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس–

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز الأبعاد والمحاور الأساسية للاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر في ظل البحث عن بدائل استراتيجية كفيلة بدفع عجلة التنمية المحلية من جهة، وأمام تذبذب مؤشرات أداء القطاع الصناعي وتزايد حدة الرهانات التي تطرحها البيئة الاقتصادية المعاصرة من جهة أخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إرساء استراتيجية صناعية في الجزائر يستدعي وضع خارطة طريق لنظام تنفيذ فعال، كما أنها تتضمن تحديد حزمة من الإجراءات والتغييرات على المنظومة الصناعية نفسها وبيئة الأعمال المحيطة بها، كونها أضحت عملية ديناميكية تتطلب القناعة والتفاعل بين مجموعة واسعة من الشرائح والجهات الفاعلة في تجسيد هذه الاستراتيجية.

وفي إطار تفعيل الاستراتيجية الجديدة بولاية غليزان فقد سجلت المنطقة استقطابا محسوسا للمشاريع الصناعية بما في ذلك المستثمرين المحليين، وقد بلغت نسبة الإنجازات مراحل متقدمة، فضلا عن بناء تجمعات

سكانية وتخصيص عقارات صناعية ومراكز تكوين وغيرها، مع فتح المجال لإنشاء شركات مناولة في مجالات مختلفة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الصناعية، المنظومة الصناعية، البدائل الاستراتيجية، الرهانات الاقتصادية، التنمية المحلية.

Abstract:
The study aims to highlight the dimensions and the main axes of the new industrial strategy in Algeria, with the purpose of searching for strategic alternatives that will drive the local development and face against the volatility of the performance of the industrial sector as well as the intensification of the challenges presented by the modern economic environment.
The study concluded that the establishment of an industrial strategy in Algeria calls for the development of a road map for an effective implementation system. It also includes defining a set of measures and changes in the industrial structure. It has became a dynamic process that requires conviction and interaction between a wide range of actors in order to apply this strategy.
As part of the adoption of the new strategy in the wilaya of Relizane, the region has witnessed a significant attraction of industrial projects, including local investors. The percentage of achievements has reached advanced stages, as well as the construction of residential compounds, the allocation of industrial estates and training centers, etc. In addition to giving opportunities for opening entrepreneurial companies in different domains.
Key words: Industrial Strategy, Industrial Structure, strategic alternatives, Economic Bets, local development**.**

مقدمة:

لقد قطعت الجزائر أشواطا في عملية التنمية الاقتصادية، وهي تقف اليوم أمام العديد من الرهانات والتحديات الجديدة التي طرحت إلزامية تغيير مسارها الاقتصادي عموما والصناعي خصوصا، لكي يتوافق مع تطورات الاقتصاد العالمي، لاسيما استمرار تدهور ايرادات الدولة منذ التراجع الحاد لأسعار النفط في منتصف 2014، حيث انخفض معدل النمو الناتج الداخلي الخام من 4% سنة 2014 الى 2.9% سنة 2015 كما بلغت نسبة العجز في ميزانية الدولة 15% من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يحتم على الدولة البحث عن حلول بديلة كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق فإن النشاط الصناعي يمثل أحد أهم البدائل الناجعة في

إحداث دفعة اقتصادية. وإدراكا من السلطات المحلية لأهمية وضع استراتيجية صناعية حديثة في الجزائر فقد لجأت إلى إعداد إطار محكم يعنى بعملية إعادة هيكلة الصناعة وتحقيق التنوع المطلوب بهدف زيادة مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة بلوغ جملة من الأهداف من بينها:

- الوقوف على أهم مركبات وأنماط الاستراتيجيات الصناعية الحديثة.
- استعراض مميزات وأداء القطاع الصناعي في الجزائر.
- إبراز الأبعاد والمحاور الأساسية للاستراتيجية الصناعية في الجزائر.
- تبيان معالم تطبيق الاستراتيجية الجديدة في المنطقة الصناعية بولاية غليزان وآفاقها المستقبلية.

أهمية الدراسة:

يعد القطاع الصناعي من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في النهوض باقتصاداتها، نظرا لما لهذا الأخير من تأثير على دفع عجلة التنمية الاقتصادية عموما. وأمام المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة أصبحت الاستراتيجية الصناعية في الجزائر في أمس الحاجة إلى نفس اقتصادي جديد تستطيع من خلالها تجسيد الأهداف والسياسات الوطنية المسطرة لمواجهة تحديات البيئة الدولية المعاصرة والسعي لكسب الرهانات التي تطرحها إفرازات العولمة، ولن يتأتى هذا إلا بإعداد استراتيجية واضحة المعالم ودقيقة الأبعاد، يستلزم إرساؤها تكاثف جهود كل القطاعات على مختلف المستويات.

إشكالية الدراسة:

تعد الاستراتيجية جزء من عملية أوسع للإصلاح الاقتصادي في الجزائر، تستهدف ما هو أبعد من الاحتياجات الفورية الخاصة بتحقيق الأمن وتعزيز البنية التحتية، وتركز الاهتمام على وضع الاقتصاد الوطني في مسار واعد للتنمية على أبعد مدى. ومن هنا تنبثق معالم الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما هي متطلبات إرساء استراتيجية صناعية جديدة في الجزائر في ظل التحديات والرهانات الاقتصادية المعاصرة ؟

فرضيات الدراسة:

- يرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى غياب استراتيجية حديثة تستجيب لمتطلبات البيئة المعاصرة.
- تتوفر المنطقة الصناعية بولاية غليزان على مؤهلات طبيعية، بشرية واستراتيجية تؤهلها لأن تصبح قطبا صناعيا بامتياز.

محاور الدراسة:

- **المحور الأول:** الإطار النظري للاستراتيجية الصناعية
- **المحور الثاني:** واقع القطاع الصناعي في الجزائر
- **المحور الثالث:** معالم وأبعاد الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر
- **المحور الرابع:** دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان

المحور الأول: الإطار النظري للاستراتيجية الصناعية

1. مفهوم الاستراتيجية الصناعية:

يختلف تعريف الاستراتيجية الصناعية باختلاف إطارها العام والوسائل المسخرة وكذا القنوات المستهدفة قصد تجسيدها.

1.1. على مستوى المؤسسة: الاستراتيجية الصناعية للمؤسسة هي العلاقة بين مختلف الأجزاء المركبة للإنتاج، والتي تهدف إلى تحسين الوضعية الهيكلية للمؤسسة وضبط الموارد الصناعية لها فيما يخص متطلبات نجاح أنشطتها، كما تأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي للوحدات الإنتاجية وتكنولوجيا الإنتاج ونطاق منتجاتها. وتعتبر الاستراتيجية الصناعية منذ زمن بعيد محل انشغال المشاريع الكبيرة وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.[1]

2.1. على مستوى الدولة: تعرف الاستراتيجية الصناعية على أنها تلك الموارد الواجب استعمالها من أجل تحقيق النشاط الأساسي وسير السياسة العامة، وهي تشمل على عملية تحديد الموارد الطبيعية والبشرية الضرورية والتي

[1] Glossaire du MATAF, Définition Stratégie industrielle, Disponible sur: https://www.mataf.net/fr/edu/glossaire/strategie-industrielle 29/05/2017.

تسمح بوضع الأهداف المستقبلية، ما يساعد على الدولة على تحديد الخطط قصيرة ومتوسطة المدى وتطبيق سياستها الصناعية دون إهمال دور العوامل التكنولوجية في تحقيق الاستراتيجية الصناعية[2]، كما تسطر من أجل ضمان تنافسية المنتجات المحلية وتلبية الاحتياجات الداخلية وحتى الخارجية.[3]

كما تعرف على أنها سعي المجتمع الدائم للاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية، عن طريق تحويلها إلى منتجات أرقى تحقق أقصى قيمة مضافة ممكنة وبأقل تكاليف اقتصادية واجتماعية.[4]

2. مركبات الاستراتيجيات الصناعية الحديثة:

1.2. تثمين العنصر البشري: تأتي الموارد البشرية في مقدمة المقومات الضرورية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا فيما يتعلق بالميدان الصناعي، كون أن العنصر البشري بقدراته الفكرية وإمكانياته المادية المسخرة للحصول على حاجاته اللامحدودة يعتبر من أهم عناصر الإنتاج الحديثة اللازمة للتنمية الصناعية.[5]

2.2. مكانة الموارد المادية: يمكن إيجاز أهم مركبات الموارد المادية فيما يلي:

- **الموارد الطبيعية:** هي تلك الموارد التي تشمل على الطاقات المتجددة كالحرارة والرياح وغير المتجددة كالوقود والغاز... إلخ[6]، وتعتبر المواد الأولية مصدرا مهما للأرباح والمداخيل التي تتطلبها عملية التراكم الرأسمالي والاستثمار الصناعي وتمويل المشاريع التنموية، كما أنها تمثل فرصا أكبر لقيام صناعة قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- **الموارد المالية:** إن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، وسواء الجديدة منها أو القائمة، إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحا مقبولين، وقد أصبح تجسيد الاستراتيجيات الصناعية يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة.[7]

---

[2] BOUAYAD Anis, stratégie et métier de l'entreprise, édition DUNOD, Paris, 2000, pp 42-43.
[3] Glossaire du MATAF, Op. cit.
[4] مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية – حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008، ص 86.
[5] مختار بن هنية، مرجع سابق ص 230.
[6] سالمي رشيد، أثر التلوث البيئي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006، ص 14.
[7] http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/77298 18/05/2017

- **التجهيزات:** وتشتمل على الآلات والمعدات اللازمة لتفعيل الأنشطة الصناعية، وتتوقف فعالية هذه الأخيرة على درجة التقنية وحجم الخدمات التي تقدمها إضافة إلى مدى مساهمتها في الانتاجية، سرعة الانجاز وجودة المخرجات.[8]

3.2. البحث العلمي: تبرز أهمية البحث العلمي في دعم مجال في الإبداع والابتكار وتطوير الهياكل الأساسية للتنمية الصناعية ويتم ذلك عن طريق التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الصناعية قصد تهيئة مناخ عام للبحث وتطوير مداخل الصناعة المحلية والاستفادة من المعلومات المتوفرة في البراءات.

4.2. التكنولوجيا: من الضروري أن تتفوق الدول تكنولوجيا إذا ما أرادت فعلا زيادة الاستثمارات خاصة في المجال الصناعي، فإذا ظلت الحياة الصناعية تعتمد أساليب تقليدية، فإن المنتجات ستخسر عامل الوقت، الجودة والسعر وبالتالي المنافسة، حيث أن الدول الصناعية منها و النامية التي أخذت تلحق بالركب الدول المتقدمة صناعيا، تستخدم التكنولوجيا الحديثة وتعكف على دراسة أفضل السبل التي تمكنها من زيادة الإنتاج و تحسين الجودة في وقت أقل من أجل المنافسة، و تقيم لذلك المراكز والأقسام الخاصة بالمصانع من أجل تطوير التكنولوجيا.[9] وتؤثر التقنيات الجديدة على الصناعات المختلفة للتأكيد على الابتكار كأداة للعمل. ويمكن تطبيق التصنيع المتقدم نتيجة لاستثمارات التحسين المستمرة وتحديث القوى العاملة والتقنيات وسلسلة الإمداد من أجل زيادة القدرة التنافسية العالمية والاستدامة البيئية وتكيف المنتج لتلبية توقعات المستهلك.

3. أنماط الاستراتيجيات الصناعية:

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، و ذلك لم تملكه الصناعة من روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد، ولما تتميز به من خصائص مهمة تجعلها القطاع الذي يقود عملية التنمية، وفيما يلي عرض لأهم الاستراتيجيات الصناعية:[10]

[8] CHRISTIAN ALAYER : L'afrique Moins Dependante Economia, N° 17, Mars 2002, P 49 – 51.

[9] محمود أحمد البواب، أهمية التكنولوجيا الحديثة على الحياة الصناعية وتطورها، تأسيس مراكز الاتصالات، 2013، ص 3.

[10] زبير محمد، التنمية الاقتصادية والصناعية واستراتيجيات التصنيع – مفاهيم وأسس نظرية، الملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الجديدة في الجزائر: استمرارية أم قطعية، مستغانم، يومي 23-24 أفريل 2012، ص 24-28.

1.3. استراتيجية التصنيع الثقيلة واستراتيجية التصنيع الخفيفة:

تتميز الصناعات الثقيلة بضخامة حجم رأسمالها المستثمر والمستلزمات التكنولوجية الكبيرة وطول فترة استرداد تكاليفها، أما الصناعات الخفيفة فتتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة واستقطاب عدد كبير من اليد العاملة كما أنها تحتوي منتجات الصناعات الثقيلة.

2.3. استراتيجية التصنيع كثيفة الرأسمال واستراتيجية التصنيع كثيفة العمل:

إن الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية تتبنى استراتيجية التصنيع القائمة على أساس الصناعات كثيفة العمل حتى تحد من ظاهرة البطالة، في حين تتبنى الدول التي تمتلك موارد طبيعية معتبرة استراتيجية قائمة على أساس الصناعات كثيفة رأس المال من أجل استغلال مواردها الطبيعية.

3.3. استراتيجية التصنيع المعوضة للاستيراد واستراتيجية التصنيع المعززة للتصدير:

تعنى استراتيجية التصنيع المعوضة للاستيراد بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج عن طريق سياسة الاحلال، في حين تتطلب استراتيجية التصنيع المعززة للتصدير تهيئة المناخ الاقتصادي الداخلي قصد بناء قاعدة صناعية متينة تستهدف الأسواق الخارجية.

4. الاستراتيجية الصناعية والتنمية الاقتصادية:

تسعى الدول من خلال تطبيق الاستراتيجية الصناعية الحديثة إلى دفع وتيرة التنمية الاقتصادية من خلال انتهاج أساليب إنمائية تفعل من خلالها السياسة العامة للدولة، والانتقال من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي، ويختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية.[11] وتستهدف الاستراتيجية الصناعية عملية التطور الاقتصادي للبلد حيث تعبأ فيه حصة متزايدة من

[11] العشيري حسين درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 102.

الموارد الوطنية بغية تعزيز الهيكل الاقتصادي الداخلي بمختلف فروعه، وتجهيز هذه الفروع بتقنية حديثة وتكنولوجيا معاصرة يؤدي فيها قطاع الصناعة دورا فعالا لتفعيل مختلف المخرجات، مع ضمان معدلات نمو منتظمة ومرتفعة للاقتصاد الوطني تساهم في تحقيق التقدم والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من إيجاد وتطوير البنية الأساسية للاقتصاد وقيام الصناعة التحويلية بشكل خاص، بإنتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية على أقصى امتداد.[12]

المحور الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

1. مميزات القطاع الصناعي في الجزائر:

ويتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية ، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر، وتتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية:[13]

1.1. ضعف الإنتاج الصناعي : لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، لا تتعدى 13%، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة.

2.1. ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية: تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح ..). وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل. وتتصف الصناعة الجزائرية ، عموما شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية.

[12] مختار بن هنية، مرجع سابق ص 10.

[13] زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 8، 2010، ص 9-11.

3.1. الحماية وضعف القدر ة على المنافسة : لقد نشأت الصناعة الجزائرية في إطار سياسة حمائية شبه مطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها.

4.1. العلاقة مع السوق الخارجية: إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم الواردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها ، مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها.

5.1. ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية: تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية ، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية.

6.1. الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق ، وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة، ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهم هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة ومستمرة.

7.1. عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: تتميز الصناعة الجزائرية بتكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، لإجراء أي تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه تطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الاستراتيجية الصناعية من اجل التصدير، لأن هذا التحول في

الاستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها.

2. أداء القطاع الصناعي في الجزائر

1.2. مؤشرات نمو القطاع الصناعي

تتمركز المؤسسات الصناعية في السواحل الجزائرية، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة عادية و91 صناعة خطرة.[14]

وبحسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات فقد حقق الإنتاج الصناعي في القطاع العمومي ارتفاعا بـ 1.3% خلال 2016 مقارنة بسنة 2015، مدفوعا أساسا بالنمو المسجل في قطاعات صناعة الخشب والورق ومواد البناء والطاقة، بينما سجلت بعض الشعب في قطاع صناعة الفولاذ والصناعات التعدينية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية تراجعا.

وقد سجل الإنتاج في قطاع الطاقة نموا سنويا بمعدل 2.4% خلال 2016، حيث سمحت إجراءات الإصلاح التي شهدها قطاع المحروقات بتطور الإنتاج من 0.3% خلال 2016 مقابل نسبة تراجع قدرت بـ3.1% في 2015، كما سجل إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي نموا بداية من الثلاثي الثاني من 2016، حيث ارتفع ب 1.8. % خلال السنة الماضية.

أما قطاع مواد البناء فقد واصل على نفس وتيرة النمو بمعدل سنوي قدر بـ5.2%، حيث تشير أرقام الديوان الوطني للإحصائيات أن مجمل نشاطات الإنتاج المتفرعة عن هذه الشعبة الصناعية، ساهمت في دفع وتيرة

[14] عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الصناعية الجزائرية: حقائق وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الجديدة في الجزائر: استمرارية أم قطعية، مستغانم، يومي 23-24 أفريل 2012، ص5.

النمو في قطاع الموارد المائية التي حققت نموا بـ3.8% خلال 2016، بينما سجلت صناعة مواد البناء والمنتجات الحمراء نموا بـ15.6% في 2016، أما فيما يخص قطاع صناعة المنتجات الإسمنتية ومواد البناء فقد سجل نموا سنويا بـ6.4% ، وقد سجل قطاع الصناعات النسيجية بدوره نموا خلال سنة 2016 قدر بـ2.7%، وسجلت أقوى نسب النمو في قطاع صناعة الخشب والورق بمعدل نمو سنوي قدر بـ32.4% وذلك بفضل أرقام النمو المسجلة خصوصا في شعبة التجارة العامة (36.3 %) صناعة معدات التأثيث (59.1 %) وتحويل الورق (12.3 %).
من جانبها سجلت الصناعات الكيميائية نموا ملحوظا بـ5.7 %رغم تراجعها خلال الثلاثي الرابع والمقدر بـ6.9 %، وفي المقابل سجل تراجع وتيرة النمو في قطاع صناعة الحديد والصلب والصناعات التعدينية والكهربائية والإلكترونية بمعدل سلبي سنوي يقدر بـ4.2 %خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015.[15]

2.2. مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة:

سجل القطاع الصناعي في الثلاثي الثاني من سنة 2016 وتيرة بطيئة بلغت 3.4% مقارنة بـ 4.2% في سنة 2015، وفيما يلي تفصيل لتطور القيمة المضافة للقطاعات الفرعية للفترة 2011-2016:

الجدول (01): معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر للفترة 2011-2016 (الوحدة: %)

قطاع النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الماء والطاقة	7.4	10.2	5.5	7.1	6.8	5.3
المناجم والمحاجر	-5.7	0.9	1.9	3.3	2.7	1.9
الصلب والميكانيك	4.2	7.4	5.5	0.7	10.5	1.7
مواد البناء	2.0	1.3	0.6	2.4	3.3	4.9
الكيمياوية والبلاستيك	11.7	6.3	1.9	1.4	2.6	3.1
الصناعات الغذائية	5.4	5.4	7.0	6.3	5.8	5.0
النسيج	-2.0	1.5	0.3	-0.1	2.7	1.4
الجلود	-0.6	2.8	-0.5	4.9	-4.7	-0.2

[15] http://www.eco-algeria.com/content/2016-سنة-خلال-المائة-في-ب-العمومي-الصناعي-القطاع-نمو 30/05/2017

الخشب والورق	0.8	2.3	3.6	1.2	3.0	7.6
صناعات أخرى	-4.9	-3.8	-7.8	-5.3	-19.8	-9.9

Source: Les comptes nationaux trimestriels, ONS, 4ème trimestre 2016, pp 4-5.

عرفت القطاعات الصناعية الفرعية تذبذبا ملحوظا في مدى مساهمتها في القيمة المضافة خلال الفترة 2011-2016 بحيث سجل كل من صناعة الماء والطاقة، مواد البناء، الصناعات الغذائية وصناعة الخشب والورق نموا محسوسا خصوصا في سنة 2016 (5.3%، 4.9%، 5.0% و7.6% على التوالي)، وذلك بفضل الزيادة في الطاقة الانتاجية التي تجاوزت 75%،[16] في حين سجل قطاع المناجم والمحاجر، الصلب والميكانيك، النسيج وصناعة الجلود مستويات متذبذبة في نمو القيمة المضافة وذلك على نحو متدني جدا، فيما عرفت الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية تراجعا حادا من 11.7% سنة 2011 إلى 3.1% في سنة 2016، كما استقرت الصناعات الأخرى على نسب نمو سالبة على طول الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016.

وتعود الأسباب الفعلية لهذا التذبذب إلى الأوضاع الاقتصادية التي تعيش على وقعها الجزائر مؤخرا، بحيث ترك انخفاض العائدات النفطية أثرا سلبيا على القدرة التمويلية للمشاريع التنموية عموما والصناعية خصوصا، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى تجميد بعض النشاطات الاستثمارية على المستويين العام والخاص. وتأتي هذه الإجراءات في إطار سياسة إعادة ترشيد نفقات الدولة وتفعيل القطاعات التنموية الأخرى كالفلاحة والسياحة وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية، كبدائل استراتيجية كفيلة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية.

المحور الثالث: معالم وأبعاد الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

1. لمحة عن مسار الاستراتيجيات الصناعية في الجزائر

بدأت الجزائر في تطبيق هده الاستراتيجية منذ سنة 1965، بعدما أقرت في المواثيق والتشريعات قبل الاستقلال، ويعود اختيار الجزائر لهذه الاستراتيجية حسب اعتقادنا إلى عوامل ثلاث : الأول سياسي، وهو مخالفة النهج الاستعماري . نهج التطور الرأسمالي . الذي لم تر الجزائر في إطاره إلا الاستعباد والإذلال. الثاني توفر المقومات

[16] ONS, Enquete sur la situation et les perspectives dans l'industrie au 3ème trimestre 2016, n° 767, p 4.

الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع وخصوصا النفط والغاز الطبيعي. الثالث انعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة، وتم التعويض عن ذلك بالاعتماد على صناعات كثيفة راس المال.

لقد برز التوجه نحو هذه الاستراتيجية في ميثاق طرابلس 1962 الذي وضع المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال الذي جاء فيه : " إن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من اجل فلاحة متطورة. على هذا الأساس منحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب. وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة. ولا يجب على الدولة بأي ثمن أن تساهم في إيجاد قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية، كما هو الحال في بعض الدول، بل يجب أن تحد من تطورها بفضل إجراءات صارمة.

بنيت استراتيجية التنمية في الجزائر على ثلاثة مفاهيم أساسية هي التصنيع، والتوجه نحو الداخل، والتكامل، وكانت هذه المفاهيم نتيجة للآثار السلبية التي كانت تعاني منها الجزائر مع خروج الاستعمار الفرنسي، فقد اوجد الاستعمار هيكلة للاقتصاد الجزائري المستعمر، هيكلة متناسقة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا، ثقافيا. فلم يكن ممكنا تنظيم الجانب الاقتصادي بعيدا عن القوة العسكرية. فكان الاقتصاد مقسما إلى اقتصاديين متباينين شكلا ومضمونا، احدهما عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي، والثاني متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول، بهذا اصبب الاقتصاد وحتى نهاية الثمانينات بتشوهات ظهرت بمظاهر متعددة منها :[17]

1. اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية، بفعل قلة الوسائل المادية وضعف التراكم الرأسمالي (الاستثمار) من جهة، وارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية.

2. اختلال الهيكل الإنتاجي المتمثل:

- ✓ في ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام، قياسا بنصيب الزراعة؛
- ✓ تركز كبير لليد العاملة في القطاع الزراعي غير المندمج في اقتصاد المبادلة، وبالتالي اختلال هيكل التشغيل؛
- ✓ أحادية هيكل التجارة الخارجية المتمثلة في تصدير عدد محدود من الموارد والمنتجات.

[17] زوزي محمد، مرجع سابق، ص 5.

إن تحول الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات نحو اقتصاد السوق جعل المؤسسة العمومية تواجه مواقف تنافسية لم تكن مستعدة لها، وفي الوقت نفسه وبموجب القانون رقم 88-25 في 12 تموز 1988 بشأن توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة والذي سمح بوضع جهاز تشريعي وتنظيمي جديد جعل القطاع الصناعي الخاص يعرف نموا محسوسا في تلك الفترة.

واليوم، تتمحور مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الانتاج الاقتصادي الوطني بحوالي 35%. وعلى الرغم من أنها فقدت حصة كبيرة في السوق المحلية، فالصناعة الوطنية تملك بنية تحتية متينة ولكنها تتطلب إعادة بعثها من منظور العولمة.

2. دواعي انتهاج استراتيجية صناعية جديدة في الجزائر:

سعيا من الجزائر لمواكبة التطورات الاقتصادية الصناعية على المستويين المحلي والعالمي فقد أولت أهمية بالغة لوضع استراتيجية للتنمية الصناعية وذلك لعدة اعتبارات من بينها:[18]

- النتائج السلبية الناجمة عن غياب استراتيجية اقتصادية شاملة بما في ذلك القطاع الصناعي، والتي يمكنها أن تستجيب لمتطلبات التنمية المحلية؛
- مجاراة التطورات الاقتصادية العالمية كاندماج الأسواق وتنامي الاهتمام باقتصاد المعرفة من جهة، وكذا تنوع أساليب التحالف بين المؤسسات وارتفاع درجة التصنيع العالمي من جهة أخرى؛
- التصدي لموجة الاضطرابات الاقتصادية الدولية كتراجع أسعار النفط وانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية،
- ضرورة القيام بتنمية اقتصادية مستدامة وليست ظرفية قادرة على خلق ثروة مضافة معتبرة تمكن الجزائر من تعزيز موقعها اقليميا ودوليا؛
- تعد هذه الاستراتيجية تعبيرا موضوعيا عن الحرية الاقتصادية حيث تسمح باتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتفق مع المصلحة العامة وتشارك جميع الأطراف انطلاقا من الامكانيات المادية والبشرية المتاحة؛

[18] مختار بن هنية، مرجع سابق ص 139-143.

- الفشل النسبي في التجارب الاقتصادية السابقة نظرا للنتائج السلبية التي أسفرت عنها التنمية في البلدان النامية عموما منذ فترة الستينات وحتى السنين القليلة الأخيرة؛
- إن أهمية الصناعة كقطاع استراتيجي يحظى بأولوية في قيادة التنمية الاقتصادية المستدامة الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية محكمة لها.

3. الرؤية المستقبلية لتطبيق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

تهدف الجزائر من خلال تسطير الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى خلق صناعة وطنية منافسة إقليمياً وعالمياً تعتمد التميز والإبداع، تحقق اقتصاد متنوع وتخلق فرص عمل باستخدام الموارد بفاعلية وكفاءة ومسؤولية. وقد روعي في تحديد الرؤية المستقبلية العناصر التالية:

- أن تكون طموحة وقابلة للتحقيق.
- أن تكون من الاتساع والشمولية بحيث تسمح بمرونة تغيير سياسات التنفيذ وفقاً للمستجدات.
- أن توضع ويتفق على سياسات تنفيذية بمشاركة جميع الأطراف المعنية.
- أن تنفذ الرؤية على مراحل وخطوات وبمسارات واضحة نحو الصورة المستقبلية المطلوبة.

4. الغايات والأهداف المنشودة من تطبيق الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

تسعى الاستراتيجية إلى تحقيق الغايات التالية[19]:

- تنمية المنظومة الصناعية في الجزائر وفق استراتيجية تتكامل مع استراتيجيات أخرى.
- وضع نظام مؤسسي وتنظيمي يضمن تنفيذ وتحقيق الأهداف والغايات.
- يكون للقطاع الخاص دو اًر رئيساً
- تدعيم الاقتصاد الوطني ليكون متنوعاً من النواحي الاقتصادية والبيئية.
- تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقليمياً ودولياً.
- استثمار الموارد المحمية وتكامل حلقات التجهيز والإنتاج والتوزيع مع المحيط الإقليمي والدولي.

[19] http://www.industry.gov/upload/upfile/ar/192est1.pdf 22/05/2017

- العمل ضمن بيئة أعمال محفزة تستند إلى الإبداع والتمييز.
- خلق فرص عمل للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للفرد.

5. المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية الجديدة

في اطار بعث الاقتصاد الوطني يتفرع مخطط عمل وزارة الصناعة وترقية الاستثمار الى توجيهات صادرة من الوثيقة الحاملة لـ "استراتيجية وسياسات للاحياء والتطوير الصناعي". ولقد كانت هذه الوثيقة محل نقاش كبير بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في الجلسات الوطنية الخاصة بالصناعة، فهو يمثل بعثا قطاعيا لاستراتيجية نمو الاقتصاد الجزائري. وقد شملت عملية إختيار القطاعات المراد ترقيتها عدة مراحل:[20]

- تعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من قبل السوق الدولية؛
- تحليل القدرة التنافسية للفروع والتي تم تحديدها؛
- تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية؛
- تبيين الإستراتيجية الصناعية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

6. أبعاد الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

تقوم الاستراتيجية الجديدة في الجزائر على بعدين رئيسين هما:[21]

البعد الأول: سيتم التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الاستراتيجية الصناعية المتبعة التي تدعو العمل على ثلاثة خطط تكميلية : تقييم الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي و ترقية صناعات جديدة.

- **تقييم الموارد الطبيعية:** فالهدف هو ترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح الجزائر لاستغلال مقوماتها الطبيعية والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية الى منتج ومصدر للسلع المصنعة إلى تكنولوجيا أكثر تطورا وقيمة مضافة عالية. الفروع التي تم تحديدها في هذا المستوى ,خصوصا البتروكيمياء والألياف التركيبية والأسمدة وصناعة الحديد (الفولاذ) صناعة المعادن الغير الحديدية (الألمنيوم) ومواد البناء (المالط الهيدروليكي)

[20] http://www.mdipi.gov.dz/? احياء-الإنتاج 25/05/2017

[21] http://www.mdipi.gov.dz/? احياء-الإنتاج 25/05/2017

- **تكثيف النسيج الصناعي**: هذا يتمحور حول تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة حاليا المراحل الأخيرة للإنتاج. الصناعات القادرة على مساندة هذا الصعود للفروع، هي بصفة تلك المتعلق بالتجميع والتعبئة والتغليف : الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الصيدلانية والبيطرية والصناعات الغذائية وصناعات سلع التجهيز.
- **ترقية الصناعات الجديدة**: وسيولى اهتمام خاص لتعزيز الصناعات التي إما أن تكون غير موجودة (صناعات جديدة) أو التي تتخلف الجزائر فيها جهوريا. ويتعلق الامر خاصة بالصناعات المرتبطة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال والسيارات .

البعد الثاني: ويشمل النشر المكاني للصناعة حيث لم يمكن ان يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية ويجب ان تنتهج رؤية أكثر حداثة مفاهيم مثمرة مثل مناطق التنمية الصناعية المدمجة (ZDII)، أو المناطق المتخصصة.

- سوف يخلق تطويرها التآزر من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهيئات العمومية بالاضافة الى هياكل البحث والتكوين والخبرة مؤسسات العامة والهياكل التنظيمية للبحوث والتدريب والخبرة.
- بفضل التآزر الذي سيتم خلقه، فسيكون لهذه الفضاءات الجديدة اثر اقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الاستثمار.

7. مجالات التنمية الصناعية المستهدفة:

تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية هي : تطوير المؤسسات، والابتكار، وتنمية الموارد البشرية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **تطوير المؤسسات**: يندرج تأهيل المؤسسات تحت غطاء عصرنة الشركات التي تدخل اهدافها وانماطها ضمن استراتيجية التصنيع.
- **الابتكار وخلق الأفكار**: تسعى الجزائر إلى ارساء نظام ابتكار ذاتي يحمل على عاتقه تغذية النمو الصناعي الجزائري .في هذه الحالة لا يمكن لديناميكية السوق وحدها ان تضمن هذه العملية ,وهذا

يتطلب تدخل الدولة .وسيتم تحضير ووضع جهاز وطني للابتكار (NIS) لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني.

- **تنمية الموارد والمهارات البشرية:** تدخل ضمن التوجهات القوية للاستراتيجية الصناعية. هذه الاخيرة تعتبر ان الرأس المال البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، بل هو في نفس المرتبة مع رأس المال المادي، بالاضافة الى انه عامل قوي في التشجيع على امتصاص التكنولوجيات والحداثة الصناعية.
- **ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:** تخضع لسياسة حشد المساهمات الخارجية موجهيها نحو تمويل الأنشطة ذات رأس المال الضخم ونشر التكنولوجيات الجديدة .نتيجة للادخارات الخارجية التي تولد (التكنولوجيا، والتنظيم، والممارسات الإدارية، وتوسيع المنافد إلى الأسواق الدولية)، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مكملا ومدربا اتجاه الاستثمار المحلي. كما على الدولة وضع سياسة فعالة لتسهيل ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر في النسيج الصناعي ونشر آثاره الخارجية لصالح الشركات المحلية.

المحور الرابع : دراسة حالة المنطقة الصناعية بولاية غليزان:

1. التعريف بالمنطقة الصناعية لولاية غليزان:

من الخصائص التي تميز إقليم المنطقة الصناعية موقعها الاستراتيجي حيث تقع بالقرب من الطريق السيّار شرق–غرب، بالقرب من خطة السكة الحديدة والتي هي قيد الإنجاز (بلغت نسبة الإنجاز فيها مراحل متقدمة أكثر من 50 %) إضافة إلى قربها من الطريق السيّار شمال–جنوب والذي يمر بجانب المنطقة الصناعية الجديدة، فضلا عن قربها من ميناء مستغانم هذا ما يجعلها تتوفر على شبكة طرقات تسهّل من عملية نقل المنتوجات إلى مختلف الولايات إضافة إلى أنّ الإنتقال لهذه المنطقة عبر مختلف الطرق (طريق سيّار أو سكة حديدة) يستغرق زمن قصير إضافة إلى تخفيض من كلفة شحن ونقل المواد الأولية من/و إلى الميناء.[22] إضافة إلى قرب محطة توليد الطاقة الكهربائية (محطة بلعسل) ممّا يقلل من تكاليف إيصال الكهرباء. فيما يخص موضوع الطاقة بإمكان مؤسسة سونلغاز أو القطاع الخاص إنجاز محطة للطاقة الشمسية قصد توليد الطاقة الكهربائية نظرا لتوفر الأشعة الشمسية طوال السنة هذا ما سيخلق فرصا هامة لإدراج الطاقات النظيفة في القطاعات الإقتصادية الهامة على رأسها

[22] المعلومات محصلة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية غليزان.

الصناعة (مركب تايال للألبسة، مصنع سوفاك، المصانع الأخرى)، السكن (سكنات، فنادق، مطاعم، وغيرها) المراد إنجازها لأجل توفير الإيواء، الإطعام في هذه المنطقة لإستقبال الموظفين، المستثمرين. لذا يتطلب من الإدارات العمومية المسيّرة للمنطقة الصناعية الإستفادة من التجارب الصناعية لمناطق أخرى في العالم لاسيما التجربة الألمانية في هذا المجال ثمّ ضرورة رسم إستراتيجية وخطة مبنية على المشاريع المراد إنجازها حيث تكون هذه المشاريع مناسبة ومتوافقة مع المقوّمات الموجودة في المنطقة.[23]

ومن ناحية العرض والطلب تحاول المنطقة التفريق بين الآخرين وفصل نفسها عن الآخرين من خلال تحديد مكانها الاقتصادي والمعيشي. وعلى جانب الطلب هناك جهات معنية مختلفة ذات احتياجات ومصالح مختلفة، ويجب على المنطقة أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر مختلفة على نفسها: أصحاب المصلحة الداخليون "السكان المحليين" الذين يعرفون المنطقة من تصوراتهم وآراءهم ويعتمدون على خبراتهم وانطباعاتهم الخاصة في حين أن أصحاب المصلحة الخارجيين لهم وجهة نظر مشوهة غالبا ما تنشأ من المعلومات الثانوية.[24]

2. تسويق الأقاليم والتنمية المحلية:

يعتبر تسويق الإقليم للمتعاملين الوطنيين أو الأجانب عاملا محوريا في تنمية وتطوير الجهات إلى جانب جذب مختلف المشاريع نحو إقليم معين لتحويله لأحد الأقطاب النامية إلى جانب فتح المجال أمام مختلف المشاريع التنموية المتعلقة بالخدمات (المالية، المطاعم، الإيواء، النقل، العقارية، وغيرها) فضلا عن إمكانية خلق شركات مناولة مصنعة لمدخلات صناعة السيارات كالبراغي، إضافة إلى خلق تجمعات سكانية ذات إضافة عالية.[25] لذا عملت عدة دول على رأسها الجزائر بالتعاون مع دول رائدة في التصنيع كألمانيا، تركيا تحت إشراف الوزارة المعنية (وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر) بتقريب والتعريف بمختلف الأقاليم لجذب الإستثمارات

[23] ملاح عدة، بلقربوز مصطفى، التسويق الإقليمي كآلية لإنجاح المنطقة الصناعية الجديدة بسيدي خطاب وإنشاء مؤسسات جديدة، ورقة بحثية، اليوم الدراسي الأول حول التسويق الاقليمي ودوره في تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية، المركز الجامعي بغليزان، يوم 10 ماي 2017، ص 7.

[24] Kim-Kathrin Kunze, Hanna Schramm-Klein, Evaluating the Impact of Regional Marketing Projects on the Development of Regions from Different Stakeholder Perspectives, SHS Web of Conferences 12, 01026 (2014), published by EDP Sciences, 2014, p 03.

[25] ملتقى حول التسويق الإقليمي في صميم التنمية الجهوية، تونس، نشر في وات بتاريخ 09 جويلية 2009.

الأجنبية والمشاريع المحلية، الوطنية فعلى سبيل المثال أصبح إقليم المنطقة الصناعية بالولاية بالضبط قطبا صناعيا جذّابا من خلال إنشاء مصانع في مجالات مختلفة تركيب السيارات (شركة فولسفاغن الألمانية) والشركة التركية الجزائرية للألبسة إلى جانب شركات أخرى محلية في إنتظار دخول مستثمرين جدد في عدة مجالات، إضافة إلى كون المنطقة الصناعية تقع كرابط بين مختلف الولايات، إلى جانب قربها من الميناء وذلك مع إكتمال إنجاز الطريق السيّار شمال–جنوب الذي يمر بالقرب من المنطقة الصناعية مرورا إلى ميناء مستغانم شمالا ويصله بالجنوب والذي يربط بإفريقيا عن طريق دولة مالي مما يسهّل تصدير المنتوج (الملابس، السيارات، الأنابيب، الأسلاك الكهربائية وغيرها) إلى دول إفريقيا مستقبلا من خلال هذا الطريق.[26]

3. استقطاب الشركات الأجنبية بالمنطقة الصناعية:

المشروع يندرج ضمن ثمانية مصانع شرع في إنشائها منذ أواخر السنة الماضية على مستوى مركب النسيج الجاري تجسيده بهذه الحظيرة الصناعية و الذي بلغت تكلفة إنشائه 155 مليار دج في مجال الاستثمار عبر هذه الولاية، وينتج هذا الأخير منتوجات جديدة من النسيج التقني والنسيج الاصطناعية ونسيج غير جاهز، وتقدر القيمة الإنتاجية للمركب بـ 38.1 مليار دينار في السنة كمرحلة قصوى من النشاط لترتفع إلى 5.2 مليار دج في السنة الثالثة. وقد انطلقت في أواخر سنة 2015 أشغال البنى التحتية للمركب و كذا أشغال العمليات الإنشائية الخاصة به و التي تشتمل على التجهيزات و الآلات و غير ذلك مما يدخل في الإنتاج بعد أقل من 36 شهرا من الإنجاز بحجم إستثماري قدره 58 مليار دج و ينتظر أن تحقق الشركة التي تحمل إسم الجزائرية للملابس " تايال "، رقم أعمال يقدر بـ 23,3 مليار دينار سنويا.[27]

ومن جهة أخرى يعتزم مصنع سوفاك الألماني بنقل التكنولوجيا وصناعة ما يقرب 100 ألف سيارة سنويا باستثمار يفوق 20 مليار دينار جزائري (170 مليون أورو)، حيث من المرتقب أن يقوم بإنتاج مختلف أصناف

[26] ملاح عدة، بلقربوز مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[27] ليندة بلجيلالي، مشروع مركب مهن النسيج بالمنطقة الصناعية لسيدي خطاب بغليزان، مقال صحفي نشر في الجمهورية يوم 2016/04/03 على الموقع: http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/68706 تاريخ الاطلاع: 2017/06/01.

السيارات السياحية والنفعية وكذا العلامات التابعة للمجمع الالماني على غرار علامة "سكودا " و "سيات".[28] ويوفر فرصا هامة للراغبين في إنشاء شركات مناولة بموجب قرار الحكومة الذي يقضي بإشتراط على شركات تركيب السيارات بتحقيق نسبة إندماج تتراوح ما بين 45 % و50 % خلال الخمس سنوات المقبلة في السيّاق نفسه طالبت الوزارة من شركة الصناعات الميكانيكية ولواحقها "أورسيم" بالتعجيل في إنجاز وحدتها الجديدة للمناولة التي تمكنها من رفع رقم أعمالها من 1,4 مليار دينار إلى 6 ملايير.[29]

4. المنطقة الصناعية مصدر استراتيجي لخلق فرص العمل:

أعطت اللجنة الولائية لدراسة ملفات الاستثمار بولاية غليزان موافقتها على إنجاز 365 مشروع استثماري، انطلق منها 61 مشروعا، في انتظار رفع مشكل الطاقة وإنجاز الشبكات الرئيسية بهذه المنطقة الصناعية التي تشتهر بها الولاية، كما سيمكن مركب النسيج "طيال" الذي يجسد في إطار الشراكة الجزائرية – التركية ، على ثلاثة مراحل بطاقة تشغيلية هامة تقدر بـ 25 ألف منصب عمل، منها 10آلاف فرصة شغل تمتد من 2015 إلى 2018 إضافة إلى 15 ألف في مرحلته الثانية الممتدة من 2018 إلى 2020 في إطار إنجاز أكثر من عشرة مصانع أخرى فرعية،[30] وقد بلغ عدد العمال الذين وظفوا خلال شهر مارس الجاري أزيد عن 70 عاملا في تخصص الخياطة.[31] كما من المرتقب أن يقوم مصنع "فولكس فاجن" بتوفير حوالي 1400 منصب شغل مباشر، لتضاف لمختلف المناصب التي يرتقب أن توفرها المصانع الجديدة بولاية غليزان.[32]

5. تعزيز فرص التعاقد من الباطن وخلق مؤسسات جديدة:

---

[28] مصنع فولكس فاجن في غليزان يرتقب أن يوظف 1400 منصب شغل مباشر، مقال نشر في مدونة التوظيف يوم 2016/11/25 على الموقع: http://www.dzemploi.org/2016/11/volkswagen-relizane.html تاريخ الاطلاع: 2017/06/02.

[29] حنان حيمر مراسلة جريدة المساء، مقال بعنوان: عهد السمسرة بالعقار ولّى وإخضاع الكوابل لرخص الإستيراد، بوشوارب يؤكد أنّ غليزان ستتحول إلى قطب صناعي جهوي، نشر بتاريخ 17 جانفي 2017.

[30] ليندة بلجيلالي، مشروع مركب مهن النسيج بالمنطقة الصناعية لسيدي خطاب بغليزان، مقال صحفي نشر في الجمهورية يوم 2016/04/03 على الموقع: http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/68706 تاريخ الاطلاع: 2017/06/01.

[31] المعلومات محصلة من مديرية التشغيل لولاية غليزان.

[32] مصنع فولكس فاجن في غليزان يرتقب أن يوظف 1400 منصب شغل مباشر، مقال نشر في مدونة التوظيف يوم 2016/11/25 على الموقع: http://www.dzemploi.org/2016/11/volkswagen-relizane.html تاريخ الاطلاع: 2017/06/02.

تشكل المنطقة الصناعية الوجهة الأكثر جاذبية بالولاية للمستثمرين القادمين من مختلف أنحاء الوطن، حيث تم في أقل من سنة الموافقة على أزيد من 25 مشروعا وفق مديرية الصناعة والمناجم،[33] على الهيئات المحلية ضرورة الالتزام بتوفير النقل، إنجاز البنية التحتية الضرورية، توفير المواد الأولية وسهولة إيصالها للمنطقة المعنية في محاولة لإقناع فئة النساء العاملات في مجال الخياطة مثلا بإنشاء شركات مناولة في صناعة في إطار التعاون مع الشركة التركية الجزائرية للألبسة مما يفتح المجال لخلق قيمة إقتصادية وتوفير مناصب شغل لفئة النساء، بالإضافة إلى نقل التجربة الرائدة للشريك التركي في مجال صنع الملابس لليد العاملة الجزائرية. بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات جديدة لخياطة الملابس التقليدية في نفس المنطقة. فضلا عن تنظيم معارض محلية ودولية للتعريف بالملابس التقليدية التي تحمل هوية الإقليم إلى جانب تسويق هذه المنتوجات عبر المواقع الإلكترونية لنشر ثقافة وهوية اللباس التقليدي خارج الإقليم والوصول ربما إلى العالمية.[34]

6. تثمين استقرار الموارد البشرية بالمنطقة الصناعية:

يعتبر السكن من العناصر الأساسية للتنمية المحلية، فطالما يفضّل الموظفون على اختلاف رتبهم بقرب مكان العمل عن مقر الإقامة فطول المسافة والتنقل يوميا ينهك ويقلّل من مردودية العامل،[35] لذا على المؤسسات المختصة في مجال البناء التفكير في إنجاز مجمّعات سكانية تحتوي على شقق ذات الصيغ المعروفة F1 (studio) ، F2، F3، F4 هذا فيما يخص السكن العمودي فضلا عن السكنات الأفقية الواسعة المخصصة لأرباب العمل والمدراء فمن ناحية الموقع تتميز المنطقة الصناعية بقربها من المنطقة السياحية مستغانم إلى تميزها بمناخ ملائم وجيد في مختلف فصول السنة، إلى توفر المساحات الواسعة في هذه المنطقة لأجل إعمارها بالسكنات المخصصة للإيواء، إلى جانب إنجاز مراكز للمبيت وفنادق الموجهة لإستقبال التجار من مختلف ولايات الوطن، الأجانب هذا ما سيجعل من هذا الإقليم قطبا جذّابا إلى جانب تحقيق أرباح وفوائد عالية. حيث سيتم إنجاز قطب عقاري يشمل جملة من

[33] المعلومات محصلة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية غليزان.

[34] المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ورقة بحثية حول تفعيل وتأهيل النساء كفاعلات إقتصاديا، المغرب.

[35] ملاح عدة، بلقبوز مصطفى، ص 8.

السكنات الإيوائية عددها 567 سكنا لإيواء أكثر من 2500 موظف بالإضافة إلى بناء حضانة للأطفال أبناء الموظفين والمديرين.[36]

7. تدعيم إطار التكوين وفتح مجالات تخصص جديدة:

في إطار المشروع الجزائري التركي لصناعة الألبسة سيتعزز قطاع التكوين بالمنطقة بمركز للتكوين في شعبة النسيج والألبسة بسعة 300 مقعد و60 سرير حيث سيفتح خلال دورة سبتمبر 2017 حيث يتم تكوين الفئات الشبانية (ذكور، إناث) في عدة تخصصات جديدة في التكوين المهني منها تصميم الأزياء، صناعة الألبسة والأنسجة والتلفيف الكهربائي من بين التخصصات التي تتصدر قائمة المهن ذات الطلب المتزايد في سوق العمل وتستجيب هذه المهن لإحتياجات القطاع الصناعي وإنعاش الشغل وإستقطاب الكفاءات من خارج الوطن وداخله حيث تمّ إحصاء حوالي 3500 من حاملي الشهادات حاليا.[37] وتعزز القطاع بمؤسسات تكوين جديدة في مختلف التخصصات المهنية كالبناء، الأشغال العمومية والريّ والبيئة بوادي ارهيو ومركز آخر ببن داود يكوّن في مجالات الكيمياء الصناعية والتحويلية، الماء والبيئة، الصناعات الغذائية ستستقبل هذه المراكز الراغبين خلال الدخول المقبل (سبتمبر 2017) إضافة إلى معهد ببلعسل متخصص في المجال الفلاحي. وتمّ إبرام إتفاقيات خلال سنة 2015 ترمي بتكوين وتأهيل 421 مستخدم في شتى المجالات و371 نزيل كنزلاء مؤسسات الوقاية والراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة بالإضافة إلى التكفّل بذوي الإحتياجات الخاصة 262 معاق عبر المؤسسات التكوينية. ويلتزم الشريك التركي بفتح معهد تكوين في تخصصات النسيج.[38]

8. آفاق الاستراتيجية الجديدة بالمنطقة الصناعية لولاية غليزان:

إنطلاقا من شعار وزير الصناعة والمناجم الجزائري "غليزان قطب صناعي جهوي" فمن خلال هذا الشعار سيتم العمل على تهيئة المناخ لتنمية المنطقة، فمن ناحية المساحة تمّ تخصيص حوالي 350 هكتار التي تشكّل

[36] المعلومات محصلة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية غليزان.

[37] ملاح عدة، بلقربوز مصطفى، ص 9.

[38] ليندة بلجيلالي، جزايرس (محرك بحث إخباري)، التصميم وصناعة الألبسة والأنسجة والتلفيف الكهربائي: مهن جديدة لولوج الشباب إلى سوق الشغل بغليزان، مقال نشر بتاريخ 01 مارس 2016.

الوجهة الأكثر جاذبية في الولاية للمستثمرين المحليين القادمين من شتى الولايات وهذه المساحة قابلة للتوسع إلى 2700 هكتار وساهمت أيضا تهيئة هذه الحظيرة الصناعية إلى إستقطاب العديد من المستثمرين، إلى جانب توفر الولاية على محاصيل زراعية متعددة حيث إحتلت المراتب الأولى فيما يخص منتوج البطاطا، القمح وجميع الحبوب هذا ما يفتح المجال للمستثمرين بإنجاز صناعات العتاد الزراعي، وكذا الصناعات الغذائية وبموجب ذلك منحت الدولة 21 قطعة أرضية للمستثمرين تتراوح بين 600 متر مربع و150 ألف مربع وهذا حسب تقرير مديرية الصناعة والمناجم (تقرير ماي 2012).[39] وستحتضن المنطقة مركب النسيج بالشراكة مع الأتراك ومصنع تركيب السيارات فولسفاغن إلى جانب مصنع الكوابل، الأنابيب وغيرها حيث سيدخلون مرحلة الإنتاج في منتصف 2017 أي خلال شهري جوان وجويلية، وستساهم مجموع المشاريع المزمع إنجازها في هذا الإقليم حوالي 56 ألف منصب مباشر منها 10 آلاف في مركب النسيج، هذا ما سيوفر الدخل لأكثر من 70 ألف فرد ممّا يزيد من زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المختلفة كتحصيل حاصل لتوفير فرص العمل والوصول إلى زيادة الإنتاج لمختلف السلع والخدمات وكذا إنتعاش الأسواق المالية وسوق السلع والخدمات. ويتضمن مركب النسيج إنجاز أكثر من عشرة مصانع أخرى وسيتم توجيه 60 % من منتوجاتها لعشرين مصنع سيتم إنشاؤه بهذا المجمع هذه المنتوجات تشمل مواد تفصيل، ملابس رياضية جاهزة، نسيج قماش الجينز نحو السوق المحلي لتلبية الطلب المحلي في وقت كانت تستورد الجزائر أكثر من 90 % من إحتياجاتها من الملابس.[40]

خاتمة:

إن إرساء استراتيجية صناعية في الجزائر يستدعي وضع خارطة طريق لنظام تنفيذ فعال، كونها ستمتد عبر حقبة زمنية طويلة نسبيا، كما أنها تتضمن تحديد حزمة من الإجراءات والتغييرات على المنظومة الصناعية نفسها وبيئة الأعمال المحيطة بها والمؤثرة عليها، كالقوانين والتعليم وأنظمة العمل ...إلخ. لذا فهي ليست مجموعة إجراءات إدارية جامدة وإنما عملية ديناميكية تتطلب القناعة والتفاعل بين مجموعة واسعة من الشرائح والجهات الفاعلة في تجسيد هذه الاستراتيجية (الصناع من القطاع العام والخاص، المستثمرون الأجانب، مراكز البحث العلمي والتكنولوجي، ومختلف القطاعات والهياكل المؤسساتية).

[39] المعلومات محصلة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية غليزان.

[40] المعلومات محصلة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية غليزان.

وفي إطار تفعيل الاستراتيجية الجديدة بولاية غليزان فقد سجلت المنطقة استقطابا محسوسا للمشاريع الصناعية بما في ذلك المستثمرين المحليين على سبيل المثال شركة أورسيم، شركة الأنابيب البترولية، ونقل المياه وشركات أجنبية أخرى كمركب تايال للنسيج وشركة سوفاك الألمانية لتركيب السيارات، وقد تجاوزت نسبة تقدم الإنجازات 50% فضلا عن بناء تجمعات سكانية وتخصيص العقارات الصناعية ومراكز تكوين وغيرها حددت بـ 2700 هكتار، مع فتح المجال لإنشاء شركات مناولة في مجالات مختلفة.

اختبار صحة الفرضيات:

- يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بتراجع الانتاجية وضعف قدرته التنافسية نتيجة السياسة الحمائية، وكذا اعتماد على التكنولوجيا المستوردة والعديد من المشاكل التي أدت إلى ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر نتيجة غياب استراتيجية حديثة تستجيب لمتطلبات البيئة المعاصرة، وبالتالي نؤكد صحة الفرضية الأولى.
- توفر المنطقة الصناعية بولاية غليزان على مؤهلات طبيعية، بشرية واستراتيجية جعل السلطات المحلية تركز كامل انشغالاتها وتسخير شتى الهياكل والوسائل قصد استغلال هذه الطاقات تجسيدا لأبعاد الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، والتعويل عليها لجعلها قطبا صناعيا بامتياز، وبالتالي نؤكد صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة:

- يشترط لنجاح أي استراتيجية صناعية توفر جملة من المقومات التي تشمل العنصر البشري والموارد المادية، جودة التكنولوجيا والبحث العلمي.
- يعتبر إعداد وتطبيق الاستراتيجيات الصناعية مدخلا لتكامل النسيج القطاعي للدول وأحد الرهانات الحديثة للتنمية الاقتصادية المستدامة.
- يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بضعف الإنتاج وارتفاع تكلفته، فضلا عن تراجع قدرته التنافسية نتيجة السياسة الحمائية، وعدم الاهتمام بالنوعية، إضافة إلى اعتماد تكنولوجيا مستوردة ومتقادمة.

- سجل القطاع الصناعي في الثلاثي الثاني من سنة 2016 وتيرة بطيئة بلغت 3.4% مقارنة بـ 4.2% في سنة 2015.
- إن المتغيرات الاقتصادية التي طرحتها البيئة المحلية والدولية عجلت بالجزائر لتبني استراتيجية صناعية جديدة كأحد البدائل الكفيلة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية.
- تهدف الجزائر من خلال تسطير الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى خلق صناعة وطنية منافسة إقليمياً وعالمياً تعتمد التميز والإبداع، تحقق اقتصاد متنوع وتخلق فرص عمل باستخدام الموارد بفاعلية وكفاءة ومسؤولية.
- تقوم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على بعد يشمل تقييم الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي و ترقية صناعات جديدة، وبعد آخر يشمل تكامل وترابط مناطق التنمية الصناعية عبر كامل التراب الوطني.
- تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية تشمل تطوير المؤسسات، وتنمية الابداع والابتكار، وتأهيل الموارد البشرية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إن التحدي الأكبر أمام الاستراتيجية الصناعية في الجزائر لا يكمن في أسس صياغتها بقدر ما يطرح إشكالية تنفيذ وتجسيد القرارات الناجمة عن هذه الأخيرة.
- سجلت المراحل الأولى لتجسيد الاستراتيجية الجديدة بالمنطقة الصناعية لولاية غليزان انجازات قيمة خصوصا في مجال خلق فرص العمل واستقطاب المستثمرين المحلين والأجانب.
- بحكم المقومات التي تتوفر عليها ولاية غليزان وعلى ضوء الانجازات المبدئية المسجلة فإن السلطات الوطنية والمحلية تركز كامل انشغالاتها بهدف تهيئة المناخ لتنمية المنطقة وتحويلها إلى قطب صناعي باميتاز.

التوصيات والمقترحات:

- ضرورة الاستفادة من التجارب الماضية والتجارب المحلية، الاقليمية والدولية في مجال التنمية الاقتصادية والتطور الصناعي من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وإرساء معالم التوجه لحديث للمنظومة الصناعية والاقتصادية عموما كالحوكمة والذكاء الصناعي ...إلخ.
- تثمين المزايا التنافسية للقطاع الصناعي مع مراعاة مميزاته وخصوصياته في مختلف مراحل تجسيد الاستراتيجية الجديدة.
- تحتاج الاستراتيجية الجديدة إلى إيجاد تنظيم مؤسسي للتنفيذ والرقابة مرورا إلى ضرورة الربط والتنسيق بين عناصر المنظومة الصناعية كالهيئات الحكومية والهياكل والخاصة، وتسخير مختلف الوسائل والتجهيزات وضمان فعالية تطبيق البرامج والسياسات الوطنية العامة.
- الإسراع في إعادة هيكلة منشآت القطاع العام، وتفعيل تنفيذ المشروعات الهادفة إلى التقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعملية إعادة الهيكلة.
- لابد من تفعيل كافة قنوات التعاون على المستوى المحلي في إطار إحياء القطاع الصناعي ومشاركة جميع الفئات في عملية تجسيد الاستراتيجية الصناعية الجديدة
- لابد لتجسيد الاستراتيجية الصناعية في الجزائر أن يسبق بمرحلة استكشافية لضمان ملائمتها وإدخال تعديلات على بعض مركباتها، وبالتالي يمكن اعتبار الاستراتيجية بمثابة عملية تجريبية رائدة مبنية على أفضل الممارسات.

المراجع:

1) حنان حيمر مراسلة جريدة المساء، مقال بعنوان: عهد السمسرة بالعقار ولّى وإخضاع الكوابل لرخص الإستيراد، بوشوارب يؤكد أنّ غليزان ستتحول إلى قطب صناعي جهوي، نشر بتاريخ 17 جانفي 2017.

2) زبير محمد، التنمية الاقتصادية والصناعية واستراتيجيات التصنيع – مفاهيم وأسس نظرية، الملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الجديدة في الجزائر: استمرارية أم قطعية، مستغانم، يومي 23-24 أفريل 2012

3) زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 8، 2010.

4) سالمي رشيد، أثر التلوث البيئي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006.

5) عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الصناعية الجزائرية: حقائق وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الجديدة في الجزائر: استمرارية أم قطعية، مستغانم، يومي 23-24 أفريل 2012.

6) العشيري حسين درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

7) ليندة بلجيلالي، جزايرس (محرك بحث إخباري)، التصميم وصناعة الألبسة والأنسجة والتلفيف الكهربائي: مهن جديدة لولوج الشباب إلى سوق الشغل بغليزان، مقال نشر بتاريخ 01 مارس 2016.

8) ليندة بلجيلالي، مشروع مركب مهن النسيج بالمنطقة الصناعية لسيدي خطاب بغليزان، مقال صحفي نشر في الجمهورية يوم 2016/04/03 على الموقع:
http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/68706 تاريخ الاطلاع: 2017/06/01.

9) ليندة بلجيلالي، مشروع مركب مهن النسيج بالمنطقة الصناعية لسيدي خطاب بغليزان، مقال صحفي نشر في الجمهورية يوم 2016/04/03 على الموقع:
http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/68706 تاريخ الاطلاع: 2017/06/01.

10) محمود أحمد البواب، أهمية التكنولوجيا الحديثة على الحياة الصناعية وتطورها، تأسيس مراكز الاتصالات، 2013.

11) مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية – حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008.

12) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ورقة بحثية حول تفعيل وتأهيل النساء كفاعلات إقتصاديا، المغرب.

13) مصنع فولكس فاجن في غليزان يرتقب أن يوظف 1400 منصب شغل مباشر، مقال نشر في مدونة التوظيف يوم 2016/11/25 على الموقع:
http://www.dzemploi.org/2016/11/volkswagen-relizane.html تاريخ الاطلاع: 2017/06/02.

14) المعلومات محصلة من مديرية التشغيل لولاية غليزان.

15) المعلومات محصلة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية غليزان.

16) ملاح عدة، بلقربوز مصطفى، التسويق الإقليمي كآلية لإنجاح المنطقة الصناعية الجديدة بسيدي خطاب وإنشاء مؤسسات جديدة، ورقة بحثية، اليوم الدراسي الأول حول التسويق الاقليمي ودوره في تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية، المركز الجامعي بغليزان، يوم 10 ماي 2017.

17) ملتقى حول التسويق الإقليمي في صميم التنمية الجهوية، تونس، نشر في وات بتاريخ 09 جويلية 2009.

18) BOUAYAD Anis, stratégie et métier de l'entreprise, édition DUNOD, Paris, 2000
19) CHRISTIAN ALAYER : L'afrique Moins Dependante Economia, N° 17, Mars 2002
20) Glossaire du MATAF, Définition Stratégie industrielle, Disponible sur: https://www.mataf.net/fr/edu/glossaire/strategie-industrielle 29/05/2017.
21) http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/77298 18/05/2017
22) http://www.eco-algeria.com/content/-نمو-القطاع-الصناعي-العمومي-ب-13-في-المائة-خلال-سنة-2016 30/05/2017
23) http://www.industry.gov/upload/upfile/ar/192est1.pdf 22/05/2017
24) http://www.mdipi.gov.dz/?احياء-الإنتاج 25/05/2017
25) Kim-Kathrin Kunze, Hanna Schramm-Klein, Evaluating the Impact of Regional Marketing Projects on the Development of Regions from Different Stakeholder Perspectives, SHS Web of Conferences 12, 01026 (2014), published by EDP Sciences, 2014
26) ONS, Enquete sur la situation et les perspectives dans l'industrie au 3ème trimestre 2016, n° 767